

# في مكافحة الفساد لتحسين حياة اللبنانيين



## الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزانا

## التحديات الأساسية

يستشري الفساد في لبنان ويعطل أي جهد جدي لتحسين حياة اللبنانيين وتشير دراسات عالمية ومنها دراسة مؤسسة Transparency International إلى أن لبنان هو البلد العربي الأكثر تأدياً من تفشي الفساد فيه وخاصة على أيدي المجموعة السياسية الحاكمة. يتجلى هذا الفساد في ميادين أساسية ثلاث :

- عقود الشراء مع الشركات الخاصة حيث تستفيد الشركات بدفع الرشاوى لقاء حصولها على العقود بشروط تفرضاها هي. ويكون الدفع إما إلى المسؤولين الحكوميين أو الإداريين أو الأحزاب السياسية. ينتج عن ذلك:
  - خدمات ذات جودة متدنية وبتكلفة عالية مما يزيد من حياة المواطن اللبناني عسراً.
  - تضخم في أرقام العقود لتغطية فارق المبالغ المختلطة. لذلك تقع المالية العامة في عجز دائم ونتيجة ذلك ومن أجل تقليل العجز تلجأ الحكومة إلى ضرائب جديدة تعكس بدورها تخفيضاً لمستوى معيشة الشعب اللبناني المتدني أساساً.
- خدمات القطاع العام : الرشاوى والمدفوعات غير الشرعية متداولة بشكل شائع وقد اظهرت الدراسات أن:
  - شركتين من أصل كل عشر شركات تتوقعان دفع المال او تقديم الهدايا كي تسهل أمورهما. هذا الجو العام يحبط المستثمرين المحليين والأجانب لشدة ما يرتب على أعمالهم من تكلفة باهظة فيحجمون عن الإستثمار في لبنان مما يؤدي إلى تناقص في فرص العمل المتاحة أمام اللبنانيين وخصوصاً فرص العمل للأجيال الصاعدة.
  - مواطن من كل ٣ مواطنين يفيد بأنه إضطر إلى دفع رشوة من أجل معاملة رسمية. لهذا الواقع أثر سلبي على مدخوله الذي هو متواضع في الأصل، كما يزرع فيه إحساساً بالكبت والمرارة.

○ الهيئات الرسمية المفترض أن تلعب دوراً منظماً وضابطاً للأمور:

- إشاعات كثيرة عن الرشوة وعن خضوع الجسم القضائي لتدخلات السياسيين تؤدي إلى فقدان الثقة لدى الشركات، وتالياً إلى الاحجام عن الإستثمار إذ تخشى ألا تكون استثماراتها محمية بموجب القوانين. إضافة إلى ذلك تدفع هذه الشائعات المواطنين اللبنانيين إلى الإرتياب من القضاء وإلى اعتماد الزبائنية السياسية لحل مشكلاتهم. يقاوضون اصواتهم الإنتخابية مقابل الحصول على "حماية سياسية" لحقوقهم، وهذا ما يتناقض كلياً مع مفهوم الديمقراطية بمعناها الصحيح.

- إدارة الضرائب: بناء على دراسة "منتدى عالم الإقتصاد" (Economic World Forum) المتعلقة بمراتب التنافس العالمي للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، تبين أن الرشاوى والدفعات "غير النظامية" يجري تداولها على نطاق واسع في لبنان في اللقاءات مع كبار المسؤولين عن الضرائب. وهذا ما يؤدي إلى حرمان الحكومة من مداخيلها الشرعية وإرتفاع الدين العام الذي بلغ سقفاً لا يطاق، مهدداً مصير الشعب اللبناني بمزيد من الأخطار وإقتصاد لبنان في صميم سلامته.

لدى وصول أعضاء لائحة لبنان حرزانا إلى الندوة البرلمانية سيبدرون إلى:

✓ السعي لجعل الحكومة تطبق على عقودها ومشترياتها العامة أرقى المقاييس المعتمدة لتحقيق الشفافية، بما يشمل الضمانات والأخلاقيات المعتمدة من قبل مجموعة البنك الدولي الذي طالما وقف الى جانب لبنان منذ مدة طويلة ولا ريب انه سيساعده في التوصل إلى تطبيق تلك المعايير.

✓ إطلاق أسلوب عمل يجعل الخدمة العامة على مسافة آمنة من التواصل بين طالب الخدمة وموظف الدولة. فقد تبين أن الإحتكاك الدائم والمباشر وغير المباشر بين المسؤولين الرسميين وسائر المواطنين من شأنه ان يولّد ويشجّع حصول معاملات غير شرعية. وأحد أهم الأساليب لتجنب ذلك يرتكز بشكل أساسي على الحكومة الإلكترونية إذ تقلل من احتمال حصول معاملات غير شرعية. لقد أثبت هذا الأسلوب فعاليته في دول كثيرة حول العالم. ودولة تشيلي تعد مثالاً في غاية الأهمية إذ اكتسبت سمعة عالمية من النتائج الممتازة التي حققتها في هذا المضمار.

✓ الإنخراط بفاعلية كبرى في عملية تحديث القوانين التي تسمح لوسائل الإعلام بإمكانية التحقق وحرية النشر حيال أية قضية مثبته تدل على الفساد، وذلك من دون تعرض الإعلاميين المعنيين لأي تهجم أو للملاحقة القانونية كما سبق أن حصل مراراً، وبالتوازي يجب تحديث القوانين بحيث يمكن مساءلة ومحاسبة جميع المسؤولين الحكوميين بموجب نفس القوانين التي يخضع لمفاعيلها جميع المواطنين، فلا محاكم خاصة لأهل السلطة خارج الأطر التي تطبق على كل مواطن. الجميع سواسية أمام القانون.